

Distr.: General
19 March 2015
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١١٤ (هـ) من القائمة المؤقتة*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى أن سويسرا قررت التقدم بترشيحها لانتخابات مجلس حقوق
الإنسان (للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨) التي ستُجرى خلال الجزء الرئيسي من الدورة السبعين
للجمعية العامة. وأرفق إليكم طيه نسخة من التعهدات والالتزامات التي أعلنتها سويسرا
طوعاً، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.

ويمثل تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان أولوية في السياسة الخارجية
لسويسرا، حسبما ينص عليه دستورها. ويستند هذا الالتزام إلى الاقتناع بأن إعمال هذه
الحقوق إنما هو أمر مواتٍ لتحقيق التنمية وتوطيد السلام والأمن في آن واحد. ومن ثم،
بوصف سويسرا الدولة المضيفة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، وبروح من
التعاون والحوار، فقد عقدت العزم على مواصلة دعم وتعزيز مجلس حقوق الإنسان. وينبغي
للمجلس أن يتمكن من الاضطلاع بالولاية الملقاة على عاتقه بصفته إحدى الهيئات الرئيسية
في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم.

وقد اضطلعت سويسرا بدور نشط عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان ومن أجل دعم
المجلس على الصعيد المؤسسي. وقد أطلقت سويسرا أو دعمت عدداً من المبادرات المشتركة

* A/70/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080415 010415 15-04446 (A)



بين الأقاليم في مجالات متعددة من قبيل إلغاء عقوبة الإعدام، والعدالة الانتقالية، والمساءلة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية، وحقوق الإنسان والبيئة، وحقوق الإنسان وعصر التكنولوجيا الرقمية، والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأمن الصحفيين، فضلا عن مبادرات متعلقة بمنع ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها.

وعقب عملية تحضيرية معمقة نُفذت على أساس تشاركي، نفذت سويسرا الجولة الثانية من استعراضها الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ وهي تعمل الآن على تنفيذ التوصيات التي نجمت عنه، في تعاون وثيق مع المجتمع المدني.

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (هـ) من القائمة الأولية.

(توقيع) بول سيغير

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

ترشيح سويسرا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

يمثل تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان أولوية في السياسة الخارجية لسويسرا، حسبما ينص عليه دستورها. ويستند هذا الالتزام إلى الاقتناع بأن أعمال هذه الحقوق إنما هو أمر مواتٍ لتحقيق التنمية وتوطيد السلام والأمن في آن واحد. ومن ثم، بوصف سويسرا الدولة المضيفة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، فقد عقدت العزم على مواصلة دعم وتعزيز مجلس حقوق الإنسان، حتى يتسنى له الاضطلاع بالولاية الملقاة على عاتقه بصفته إحدى الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم. وتدعم سويسرا أيضاً أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات.

وتتقدم سويسرا بترشيحها لكي تصبح عضواً للمرة الثالثة في مجلس حقوق الإنسان، وذلك للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وخلال فترتي عضويتها السابقتين (٢٠٠٦-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١٣)، وفي تعاون وثيق مع الدول الأخرى وشركائها من المجتمع المدني، فقد عملت على كفالة أن يصبح مجلس حقوق الإنسان مؤسسة قوية وفعالة.

وقد اضطلعت سويسرا بدور نشط من أجل دعم المجلس على الصعيد المؤسسي وكذلك في عملية استعراض مجلس حقوق الإنسان؛ علاوة على ذلك، كانت سويسرا أحد عناصر القوة الدافعة وراء إنشاء مكتب رئيس مجلس حقوق الإنسان. وقد أطلقت سويسرا أو دعمت عدداً من المبادرات المشتركة بين الأقاليم في مجالات متعددة من قبيل العدالة الانتقالية، والمساءلة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية، وحقوق الإنسان والبيئة، وحقوق الإنسان وعصر التكنولوجيا الرقمية، والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأمن الصحفيين، فضلاً عن موضوع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وأسفرت تلك المبادرات عن نتائج ملموسة، بدءاً بوضع قواعد جديدة خاصة (المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والخير المستقل المعني بالنظر في مسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة)، واعتماد صكوك جديدة تتعلق بحقوق الإنسان (إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان)، وإنشاء فريق أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية

التي يوجد مقرها في جنيف. وعملت سويسرا، خلال السنوات التي كانت فيها سويسرا عضواً في المجلس، على أن يتمكن المجلس من التصدي على النحو الملائم لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم ككل.

وعقب عملية تحضيرية معمقة نُفذت على أساس تشاركي، أجرت سويسرا الجولة الثانية من استعراضها الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛ وهي تعمل على التنفيذ السريع للتوصيات التي نُجّمت عنه، في تعاون وثيق مع المجتمع المدني.

وتعرض سويسرا التعهدات والمساهمات الطوعية التالية، في إطار ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان لجولة ثالثة:

١ - تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

بغية تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، تتعهد حكومة سويسرا بمواصلة ما بذلته من جهود لتنفيذ التزاماتها في هذا المضمار، سواء كان ذلك على الصعيد الاتحادي أو على صعيد الكانتونات، ولتوعية جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية بضرورة حماية تلك الحقوق واحترامها وإعمالها، حيث حققت ذلك الهدف بالتشجيع على التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وكذلك بتنظيم أنشطة للتوعية والحوار. وتتعهد الحكومة كذلك بالتعاون الكامل مع هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، بتقديم تقارير منتظمة إليها واتباع توصياتها، وكذلك مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، الذين قدمت لهم دعوة دائمة. وتعتمد الحكومة تنفيذ هذه الالتزامات باتخاذ التدابير التالية:

- زيادة التنسيق بين المسؤولين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الكانتونات. ولهذا الغرض، تقترح الحكومة إنشاء آلية مخصصة على الصعيد الوطني تُكلف بتيسير وضع إجراءات موحدة بغية إعداد التقارير الدورية وضمان متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها سويسرا.
- القيام بحسن نية بتنفيذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض الدوري الشامل والتي قبلتها والعمل على إعداد مشروع التقرير الثالث عن حالة حقوق الإنسان في سويسرا في إطار إجراءات شفافة وتشاركية، مع تعزيز الحوار مع المجتمع المدني السويسري.
- النظر في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس، وتقييم المساهمات المقدمة منذ إطلاق المشروع التجريبي، وهو مركز الخبرة السويسري لحقوق الإنسان.

- تعزيز احترام حقوق الإنسان من قبل الشركات التي توجد مقارها في سويسرا. ولذلك الغرض، تقترح الحكومة وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية تقوم على المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشركات وحقوق الإنسان.
- تكثيف الجهود الرامية إلى توعية الجمهور عموماً والزبائن المحتملين لتجارة الجنس، من خلال حملات إعلامية، بمشكلة الاتجار بالبشر، ولا سيما الاتجار بالبشر لأغراض الجنس.
- الحد من أشكال عدم المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل. ولهذا الغرض، تقترح الحكومة اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية فعالة مشفوعة ببرامج تهدف إلى مكافحة الفوارق التمييزية في الأجور والعمل على زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية ومناصب المسؤولية.
- متابعة جهودها على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي لمكافحة العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب وغير ذلك من أشكال التعصب. ولهذا الغاية، فهي تعتزم التشجيع على الاندماج بين جميع المجموعات السكانية.
- تعزيز الجهود المبذولة لمحاربة العنف ضد النساء والأطفال والعنف الأسري. ولذلك، فهي تعتزم التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري.
- متابعة الجهود التي تم الشروع فيها لفائدة الأطفال والشباب. ولهذا الغرض فهي تعتزم اتخاذ تدابير ترمي إلى حمايتهم من جميع أشكال العنف، وتعزيز حقوقهم، وزيادة مشاركتهم في القرارات التي تخصهم على جميع المستويات.
- النظر المستمر في إمكانية إزالة التحفظات المصاغة عند التصديق على بعض الاتفاقيات ومضاعفة الجهود المبذولة للتوقيع والتصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها كطرف بعد، من قبيل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

٢ - تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

بغية تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، تتعهد الحكومة السويسرية بدعم الدول التي تسعى إلى تنفيذ التزاماتها في هذا المجال عن طريق عدة آليات، من بينها الحوارات

الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن موضوع حقوق الإنسان، وتبادل الخبراء وخدمات المشورة. وهي تعتزم تنفيذ هذه الالتزامات بالوسائل التالية:

- السعي إلى تنفيذ التزامها بالإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام. ولهذه الغاية، تعتزم تقديم دعم مالي إلى أمانة اللجنة الدولية المعنية بإلغاء عقوبة الإعدام، التي يوجد مقرها في جنيف، وإثارة هذه المسألة في مجلس حقوق الإنسان وكذلك في سائر الهيئات المختصة في الأمم المتحدة.
- تعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى المحاكمة. ولهذا الغرض، تعتزم على وجه الخصوص دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية وآليات التحقيق التابعة للمجلس، وكذلك مواصلة دعم عمل المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.
- المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان الشريكة لوكالة التنمية والتعاون.
- السعي إلى تنفيذ التزامها المتعلق بحقوق المرأة، بهدف تمكين النساء والفتيات، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي على حد سواء، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ولهذه الغاية، تعتزم الاستمرار كعضو نشط في الهيئات الدولية المختصة المتعددة الأطراف (من قبيل لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمساواة بين المرأة والرجل)، ودعم المبادرات الرامية إلى وضع حد للتمييز ضد النساء والفتيات، مع إيلاء اهتمام خاص للجهود المبذولة من أجل القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فضلا عن الزواج المبكر أو القسري.
- المساهمة النشطة في الإجراءات الرامية إلى إبراز التام لمسؤولية القطاع الخاص والالتزامات الدول وتحديد سبل الانتصاف الممكنة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الأعمال التجارية. ولهذه الغاية، تعتزم العمل بصرامة على تعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- مواصلة العمل من أجل الاعتراف العالمي بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي عن طريق المجلس وسائر الهيئات المختصة في الأمم المتحدة. ولهذه الغاية، تعتزم دعم المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

- مواصلة جهودها من أجل مكافحة جميع أشكال التمييز، وخاصة التمييز ضد الفئات الأشد ضعفا، وتحديد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. ولهذا الغرض، تعتزم دعم نشر توصية اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا بشأن حقوق هؤلاء الأشخاص والسعي الحثيث إلى التحوار مع الدول التي يتعرضون فيها إلى الاغتصاب.
- الحفاظ على التزامها الراسخ بالعمل على منع التعذيب. ولهذه الغاية، تعتزم دعم إنشاء آليات وطنية لمنع، والتشجيع على نشر الممارسات الجيدة وتبادلها على الصعيد الإقليمي وتعزيز دور جنيف بوصفها محفلا للعمل في هذا المجال.
- مواصلة العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية وإبلاغ المجلس بالحالات التي تثير القلق في هذا الصدد.
- مواصلة العمل من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ولهذه الغاية، تعتزم تنفيذ مبادئ توجيهية سويسرية تتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتسعى إلى توحيد الممارسة التي تتبعها المثليات السويسرية في الخارج، بغية توفير حماية أفضل لهم.
- الاستمرار في دعمها المالي للمنظمات غير الحكومية التي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣ - تعزيز مجلس حقوق الإنسان

بغية تعزيز مجلس حقوق الإنسان، تسعى الحكومة السويسرية إلى المساهمة في تمكين هذه المؤسسة من الوفاء بولايتها في أفضل الظروف الممكنة. وهي تعتزم تنفيذ هذا الالتزام بالتدابير التالية:

- مواصلة المشاركة النشطة في أعمال المجلس بروح من التعاون والحوار الحقيقي مع الشركاء من جميع المناطق الإقليمية.
- استعراض التقدم الذي يحرزه مجلس حقوق الإنسان مع تحديد أوجه القصور. ولهذا الغرض، تعتزم تنظيم اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٦ للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هذه الهيئة.

- مواصلة تقديم دعمها للبلدان الأقل نمواً التي ليست لديها بعثات دائمة في جنيف. ولهذه الغاية، تعتزم توفير أماكن عمل مجانية ومساكن منخفضة التكلفة لها، بغية التشجيع على مشاركتها بشكل كامل وتام في استعراضاتها الدورية الشاملة.
- تحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في أعمال المجلس. ولهذه الغاية، تعتزم السعي إلى إضفاء الشفافية على القواعد التي تحدد الكيفية التي يتم بها استبعاد هذه المنظمات من المناقشات.
- مواصلة تطوير التدريب والفكر والمعارف في مجال الحوكمة العالمية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، تعتزم السعي إلى إنشاء مجتمعات فكرية ومنتديات في جنيف تجمع بين جهات فاعلة عديدة، وزيادة قدرات الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة العالمية الموجودة في جنيف.
- تعزيز جهودها من أجل تحقيق العالمية في التمثيل. ولهذه الغاية، تعتزم تقديم دعم إلى الدول التي ليست لديها بعد أشكال تمثيل دائم في جنيف.

٤ - دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

بغية تأكيد دعم الحكومة السويسرية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولسائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها ذات الصلة، تلتزم الحكومة بمواصلة تعاونها وحوارها الوثيقين مع هذه المؤسسات. وهي ستعمل على الوفاء بهذا الالتزام باتخاذ التدابير التالية:

- تكثيف جهودها الرامية إلى تدعيم الأساس المالي لمفوضية حقوق الإنسان بالعمل على ضمان تمويل أنشطة هذا الكيان التي تتم تنفيذها لولاية مجلس حقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة.
- دعم الجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان لتنمية قدرات الدول الأطراف على التقيد بالالتزامات الواجبة عليها فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، تعتزم الحكومة توفير دعم تقني ومالي لهذه الدول من أجل إنجاز هذه الأنشطة.
- مواصلة دعم منظومة الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. ولهذه الغاية، تعتزم العمل من أجل الحفاظ على استقلالية تلك المنظومة ومستوى الخبرة الفنية الرفيع الذي تحوزه، فضلاً عن المساعدة في تحسين أساليب عملها ومن ثم زيادة فعاليتها.

- تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الخطة لما بعد عام ٢٠١٥. ولهذه الغاية، تعزز الترويج لنهج إزاء التنمية يقوم على حقوق الإنسان في دعمها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي مشاركتها في المتديات السياسية الرفيعة المستوى وكذلك في الهيئات الإدارية المخصصة في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها.